

استعراض حالة حقوق الإنسان في الأميركيتين لعام 2019

رقم الوثيقة: AMR 01/1353/2020

27 فبراير/شباط 2020

نظرة عامة على المنطقة

ظلّ عدم المساواة والفساد والعنف والتدھور البيئي والإفلات من العقاب وتقويض المؤسسات واقعاً بائساً مشتركاً في مختلف أنحاء إقليم الأميركيتين، يفرز انتهاكات يومية لحقوق الإنسان يتجرع ويلاتها الملايين من البشر. وخلال عام 2019، خرجت إلى الشوارع مظاهرات حاشدة هرت أركان العديد من بلدان الإقليم، حيث ارتفعت الأصوات المطالبة باعلاء شأن حقوق الإنسان ومحاسبة المعذبين عليها. وباستثناء بلدان قليلة، كان رد الحكومات على تلك المظاهرات في الأغلب والأعم هو القمع والإفراط في استخدام القوة بهدف إسكات الأصوات المطالبة بمزيد من العدالة الاجتماعية. وبدلاً من إرساء الآليات الكفيلة بتعزيز الحوار ومعالجة بواتح فلق المحتجين، لجأت السلطات إلى العنف في التعامل الأمني مع المظاهرات، بل أمعنت في إضفاء طابع عسكري متزايد على عمليات حفظ النظام. ولقي ما لا يقل عن 210 شخص حتفهم من جراء أعمال العنف التي تخللت المظاهرات خلال العام.

وظل إقليم الأميركيتين أخطر منطقة في العالم بالنسبة للمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين؛ فخلال عام 2019، قُتل 208 شخصٍ بسبب نشاطهم في الدفاع عن حقوق الإنسان، وكابد كثيرون آخرون شتى صنوف المضايقة، والتجريم، والنزوح القسري. وظلّ الصحفيون في بعض بلدان الإقليم يتعرضون للمضايقة، والاعتقال التعسفي، والإعدام خارج نطاق القضاء. ففي المكسيك، مثلاً، قُتل 10 صحفيين على الأقل خلال العام بسبب عملهم الصحفى.

وكان من بين الفئات الأكثر تعرضاً للعنف والمضايقات المدافعون عن حقوق الإنسان، وعماء السكان الأصليين الذين يناضلون دفاعاً عن حقوقهم المتعلقة بالأراضي والأقاليم والبيئة. وفي سياق مشاريع التنمية والآثار الواسعة النطاق للصناعات الاستخراجية، تقاعست معظم حكومات الإقليم عن احترام وضمان حق السكان الأصليين في إبداء الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة على أي استخدام لأراضي أجدادهم.

أما ظاهرة الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان فقد ظلت بمثابة القاعدة السارية في جميع أنحاء الإقليم؛ وفي عام 2019، ألغت الحكومة الغواتيمالية واحدة من أبرز الآليات المبتكرة للتصدي لهذه الظاهرة، وهي اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمala.

وكان من بين السمات البارزة لعام 2019 أيضاً تزايد شتى الحركات المدافعة عن حقوق المرأة في الإقليم وتصاعد قوتها. وبالرغم من ذلك، فقد ظل العنف القائم على النوع الاجتماعي واسع الانتشار في الأميركيتين؛ فقد أصبحت الفئات المختلفة من النساء أكثر عرضة لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي والتعذيب بسبب التمييز المجحف ضدهن بأشكاله المتعددة؛ ومن بين هذه الفئات المدافعتات عن حقوق الإنسان، والعاملات في مجال الجنس، والمهاجرات، واللاجئات، واللاجئات، والنساء من أصل إفريقي ونساء السكان الأصليين، ومجتمع الميم. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2019، أصدر مرصد المساواة بين الجنسين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالأمم المتحدة أحدث معلومات لديه بشأن قتل الإناث بناء على الأرقام الرسمية الواردة من 16 من دول أمريكا اللاتينية وتشير هذه البيانات إلى أن ما لا يقل عن 3500 امرأة قد قُتلت بسبب نوعها الاجتماعي خلال عام 2018، ومن المرجح أن الرقم الحقيقي يفوق ذلك بكثير، حيث أن 10 دول فقط قدمت بيانات عن نسبة قتلهن أزواجاً أو شركاء حالياً أو سابقون.

وخلال عام 2019، رحل الملايين من الأفراد عن بلدانهم الأصلية في الأميركيتين بحثاً عن الأمان في بلد آخر. وحتى نهاية العام، كانت أزمة حقوق الإنسان المستمرة في فنزويلا قد أفضت إلى نزوح نحو 4,8 مليون لاجئ عن البلاد، وهو عدد يفوق نظيره في أي بلد آخر من بلدان العالم عدا سوريا؛ وقد استقر المقام بمعظم هؤلاء اللاجئين في بلدان مجاورة. ولthen كان بعض دول أمريكا اللاتينية قد أنشأت آليات مخصصة لتسوية أوضاع المهاجرين، فقد فرضت حواجز غير ضرورية وغير مشروعة على دخول طالبي اللجوء مما يعرضهم للمخاطر.

واستمر مواطنو هندوراس وغواتيمالا والسلفادور في الهجرة إلى الولايات المتحدة فراراً من العنف السائد بوجه عام في بلدانهم؛ كما استمر خلال عام 2019 التزايد المطرد الذي شهدته الأعوام الأخيرة في القضايا المترافقية للمهاجرين من كوبا ونيكاراغوا وفنزويلا المعروضة على محكمة الهجرة بالولايات المتحدة. وخلافاً للالتزامات الدولية الواقعة على عاتق الولايات المتحدة، استمرت إدارة ترامپ في الهجوم على نظام اللجوء والعمل على تقويضه من خلال تنفيذ إجراءات وسياسات ترمي إلى منع طالبي اللجوء من عبور الحدود بين المكسيك والولايات المتحدة. وفي خطوة تعيد للأذهان أفعال الولايات المتحدة خلال السنوات الأخيرة، قامت الحكومة المكسيكية بنشر قوات على الحدود بين البلدين. كما وافقت الحكومة المكسيكية على استقبال واستضافة طالبي لجوء أعيدها قسراً من الولايات المتحدة بانتظار جلسات استماعهم، في أعقاب توقيعها على اتفاقات مع الحكومة الأمريكية لتجنب فرض

تعريفات تجارية محتملة. وفي أمريكا الوسطى، كان ما لا يقل عن 70 ألف شخص مما فروا من أزمة حقوق الإنسان المستمرة في نيكاراغوا، يعيشون في كوستاريكا، حيث لا يزال من العسير الوصول إلى عملية طلب اللجوء والخدمات الأساسية.

المظاهرات والقمع وعسکرة الأمن

كانت المظاهرات الحاشدة التي اندلعت في مختلف أنحاء الإقليم من السمات البارزة لعام 2019؛ وفي كثير من بلدان الإقليم - مثل بوليفيا وشيلي وكولومبيا والإكوادور وهاتي وهندوراس ونيكاراغوا وفنزويلا - كان المحركون الرئيسيون لهذه الحشود من الشباب، والنساء، وأفراد من الأسر المنخفضة الدخل. وكانت الغالبية العظمى من هذه المظاهرات سلمية. ولكن هذا العام اتسم بظاهرة أخرى، وهي عجز دول الإقليم عن توجيه واستيعاب مشاعر السخط لدى الجماهير ومطالباتها بحقوقها، ولجوء هذه الدول بدلاً من ذلك إلى أساليب القمع، والاستخدام المفرط للقوة، بما في ذلك القوة المميتة، وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان.

المحركات الرئيسية للمظاهرات الحاشدة

خلال عام 2019، شهدت شتى أنحاء الإقليم مظاهرات حاشدة متنوعة كان أغلب المشاركين فيها من الشباب الذين يطالبون بإجراءات فعلية بشأن حقوق المرأة، والأزمة المناخية، والحقوق المتساوية لأفراد مجتمع الميم. كما شهد الإقليم مظاهرات حاشدة مناهضة للحكومات على نطاق واسع، حيث تنوّعت مطالب المتظاهرين من القضاء على الفساد وتكافؤ فرص التعليم، إلى إتاحة مستوى معيشي وصحي كاف، وضمان الحق في التصويت.

وكانت الشارة التي أشعلت المظاهرات في كثير من البلدان - مثل شيلي وكولومبيا والإكوادور وهاتي وهندوراس - هي الإجراءات السياسية والاقتصادية التي تقوض التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وتوسيع فجوة اللامساواة. وفي بوليفيا، كان المحرك الرئيسي للمظاهرات هو ما تردد من ادعاءات عن تزوير الانتخابات الرئاسية؛ أما في فنزويلا، فقد استمرت المظاهرات في سباق الأزمة الإنسانية الراهنة، حيث طالب المتظاهرون باحترام حقوقهم السياسي، وإتاحة سبل الإنصاف، والتمنع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وفي نيكاراغوا، خرجت مظاهرات تطالب بوضع حد للقمع المستمر، وإنصاف ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وإطلاق سراح المعتقلين بسبب معارضتهم السياسية المشروعة.

واشتهدت حدة الاستقطاب السياسي في الإقليم على نحو يظهر شيوخ مشاعر الإحباط وخيبة الأمل في الحكومات وال منتخب السياسية من مختلف ألوان الطيف السياسي. وقد خرج الناس للطاهر لأنهم شعروا بأن ممثليهم صاروا بمنأى عن احتياجاتهم ومطالبهم، وبسبب استشراء الفساد، وشعورهم بأنهم مستبعدون من عمليات صنع القرار، الأمر الذي كثيراً ما يفضي إلى وضع سياسات مجحفة بحقوق الفئات المحرومة نسبياً التي ترزح تحت وطأة الفقر أو الأسر منخفضة الدخل، فضلاً عن النساء والفتيات والسكان الأصليين والشباب.

ومما أوج مشاعر السخط والاستياء أن إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي هو أقل مناطق العالم مساواةً وأكثرها عنفاً، وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة؛ فقد تصاعدت معدلات الفقر مرة أخرى خلال عام 2019 (بلغت 31% وفقاً لتقديرات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، ورغم الانخفاض المستمر في عدم المساواة، فإن معدل هذا الانخفاض لم يكن ملماً ولم تشهد المنطقة أي نمو اقتصادي ذي بال 0.1% وفقاً للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي). وفي هذا السياق، كان التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مثل التعليم أو الصحة أو السكن، متفاوتاً إلى حد بعيد. وشهد حجم الإنفاق الاجتماعي للحكومات زيادة طفيفة، ولكن مما يبعث على القلق أن هذه الزيادة لم تكن كافية لتحقيق الأهداف المحددة في خطة التنمية المستدامة لسنة 2030.

ردد فعل الدول للمظاهرات: القمع بدلاً من الحوار

فوجئت دول الأمريكتين بسعة نطاق المظاهرات، وتنوعها، ومداها الجغرافي، وضخامة المشاركة الشعبية فيها في مختلف البلدان، وكانت هذه المظاهرات تحدياً لقدرة الحكومات على إقامة حوار سياسي مع مواطنيها. فاستجابت معظم الحكومات باستخدام القوة المفرطة بلا ضرورة، بل وعمد استخدام القوة المميتة في بعض الأحيان، وفرض "حالات الطوارئ" أو "الحالات الاستثنائية" التي تهدد حق الناس في التجمع السلمي وحرية التعبير. وكان لهذه الاستجابات العنيفة عميق الأثر في تأجيج الشعور السائد بالإحباط لدى الجماهير، ومن ثم تحفيز المزيد من الناس على الخروج إلى الشوارع والمشاركة في المظاهرات.

في مواجهة الأزمة الإنسانية المستفلحة في فنزويلا، خرج الآلاف من المتظاهرين إلى الشوارع خلال الفترة من 21 إلى 25 يناير/كانون الثاني للمطالبة بتغيير الحكومة؛ ولقي ما لا يقل عن 47 شخصاً حتفهم أثناء المظاهرات من جراء إصابتهم بجروح ناجمة عن أعييرة نارية. وأفادت الأنباء الواردة بأن 39 شخصاً على الأقل قتلوا على أيدي أفراد من القوات الحكومية، أو أطراف أخرى تحطى أفعالها بقبول ضمني من الحكومة. وزعم أن ما لا يقل عن 11 شخصاً قد أعدموا خارج نطاق القضاء؛ واعتُقل أكثر من 900 شخص، من بينهم أطفال ومرأهقون. وجاء نمط القمع الذي شهدته عام 2019 على غرار الممارسات القمعية التي يتعرض لها

السكان المدنيون منذ عام 2014، الأمر الذي يسُوِّغ القول بأن الاعتداءات المنهجية الواسعة النطاق على المدنيين قد تبلغ حد الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

وفي هاتي، لقي 41 شخصاً حتفهم، وأصيب 100 آخر بجروح أثناء المظاهرات في شهر فبراير/شباط وحده؛ وأفادت الأمم المتحدة بمقتل 42 شخصاً آخر في خلال الفترة بين منتصف سبتمبر/أيلول ونهاية أكتوبر/تشرين الأول، زعم أن 19 منهم على الأقل قتلوا بنيران قوات الأمن. واستخدمت الشرطة القوة المفرطة في حالات عديدة أثناء المظاهرات المناهضة للحكومة في أكتوبر/تشرين الأول. وفي هندوراس، لقي ستة أشخاص على الأقل حتفهم، وأصيب عشرات آخرون بجروح، في سياق قمع المظاهرات خلال الفترة بين أبريل/نيسان ويونيو/حزيران؛ وأصيب معظمهم بأعيرة نارية أطلقتها قوات الأمن، بما في ذلك الجيش. وفي الإكوادور، سمحت الحكومة باستخدام القوات المسلحة في التصدي للمظاهرات الواسعة النطاق في أعقاب إعلان حالة الطوارئ في البلاد في أكتوبر/تشرين الأول. وسقط ثمانية قتلى على الأقل، وأصيب 1340 بجروح أثناء المظاهرات.

وفي بوليفيا، أعلنت الحكومة حالة الطوارئ عندما اندلعت مظاهرات مؤيدة، وأخرى معارضة لرئيس الجمهورية آنذاك إيفو موراليس، في أعقاب الانتخابات الرئاسية في أكتوبر/تشرين الأول. وترددت أنباء عن لجوء قوات الشرطة الوطنية لاستخدام القوة المفرطة بلا ضرورة في التصدي للمظاهرات. وفي نوفمبر/تشرين الثاني، اندلعت مزيد من المظاهرات إثر صدور تقرير لمنظمة الدول الأمريكية نشرت فيه نتائج تدقيقها في الانتخابات الرئاسية، وأشارت إلى وقوع تجاوزات خطيرة في الانتخابات؛ وفي أعقاب ذلك صدرت نداءات تطالب الرئيس موراليس بالاستقالة، حتى من بعض أنصاره. و"اقترحت" القوات المسلحة أن يستقيل موراليس من أجل "تهيئة الأوضاع في البلاد"؛ ولم يلبيت أن استقال الرئيس موراليس في وقت لاحق من ذلك اليوم. وبعد يومين من استقالته، تولت جانين أنيز منصب الرئيس المؤقت للبلاد، وأصدرت المرسوم 4078 الذي ينص على مشاركة القوات المسلحة في عمليات حفظ النظام العام، مما يضمن إفلات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من العقاب. ويُوجَب هذا المرسوم، تقوم الشرطة الوطنية والقوات المسلحة بعمليات مشتركة لحفظ الأمن أثناء المظاهرات، وترددت أنباء عن استخدامها القوة المفرطة وغير الضرورية مع المتظاهرين؛ كما ترددت أنباء تفيد أن بعض المتظاهرين كانوا مسلحين. وقتل ما لا يقل عن 35 شخصاً أثناء المظاهرات حتى نهاية العام، وفي 27 نوفمبر/تشرين الثاني، ألغى المرسوم 4078، ولكن استمرت الادعاءات التي تفيد بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان.

وفي شيلي، اندلعت المظاهرات في وسط أكتوبر/تشرين الأول، وارتكبت القوات الحكومية، والقوات المسلحة والشرطة الوطنية، اعتداءات واسعة النطاق على المتظاهرين، بما في ذلك التعذيب، مما أسفَر عن مقتل أربعة متظاهرين وإصابة آخرين بجروح خطيرة. وتُكَبِّد أكثر من 350 من هؤلاء الجرحى إصابات خطيرة في العين. وفي كولومبيا، اندلعت المظاهرات في نوفمبر/تشرين الثاني، ولقي فتى في الثامنة عشرة من عمره حتفه بسبب إصابات في الرأس نجمت عن استخدام ذخيرة أقل فتكاً.

اللجوء إلى القضاء والنضال للقضاء على ظاهرة الإفلات من العقاب

ظل إفلات الجناة من العقاب هو القاعدة وليس الاستثناء بالنسبة للجرائم الحالية والماضية التي يحرّمها القانون الدولي، وانتهاكات حقوق الإنسان.

وفي غواتيمالا، تمكنَت الحكومة في نهاية المطاف من إغلاق اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا بصفة نهائية، بعد عدة محاولات فاشلة؛ وكانت هذه اللجنة قد أحرزت نتائج لم يسبق لها مثيل في التحقيق في حالات فساد واسعة النطاق، وفي انتهاكات حقوق الإنسان. وفي الوقت ذاته، نوّقش في مجلس النواب قانون عفو عن المتهميين بالمسؤولية الجنائية عن انتهاكات لحقوق الإنسان، وجرائم منصوص عليها في القانون الدولي، ارتكبَت أثناء الصراع الداخلي المسلح. وفي السلفادور، بحث المجلس التشريعي مسودة قانون خاص للعدالة الانتقالية والصالحة من أجل المصالحة الوطنية، وهو قانون اعتُبر بمثابة خطٍ يهدِّد الحق في الاحتكام إلى القضاء، ومعرفة الحقيقة، وجرِي ما لحق بالضحايا من أضرار من جراء انتهاكات حقوق الإنسان. وفي نيكاراغوا، تم إقرار قانون للعفو عن القادة الكثيرون باعتباره عائقاً محتملاً أمام حرية التعبير والتجمع السلمي، وخطراً يهدِّد حق الضحايا في الانتصاف الفعال. وفي كولومبيا، دعا الرئيس إيفان دوكه إلى اعتماد مجموعة من الإجراءات أفضت إلى تأخيرات مثيرة للقلق، وانتكاسات خطيرة في تنفيذ اتفاق السلام المبرم عام 2016.

وفي سبتمبر/أيلول، اعتمد مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة قراراً يقضي بإنشاء بعثة دولية مستقلة لقصي الحقائق في فنزويلا للتحقيق فيما وقع منذ عام 2014 من عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، وحالات الإخفاء القسري، والاعتقال التعسفي، والتعذيب؛ ومن المزمع أن تنشر البعثة نتائج تحقّيقاتها خلال عام 2020. وفي المكسيك، أشّأت وزارة الداخلية لجنة تحقيق للكشف عن الحقيقة وإقرار العدالة، بهدف استجلاء مصير الطلاب الثلاثة والأربعين الذين اختفوا قسراً في بلدة أيوتسينيا عام 2014. كما أعلن وزير الداخلية عن إعادة تشكيل مجموعة الخبراء المستقلين المتعددة التخصصات للنظر في هذه القضية. وبالرغم من هذه الخطوات الإيجابية، وغيرها من التغييرات التي أحدثتها الحكومة الحالية، فقد ظلت المكسيك من بين بلدان الإقليم التي تتسم بأعلى مستويات الإفلات من العقاب على جرائم الاختفاء التي لا تزال شائعة في البلاد، وغيرها من الجرائم المنصوص عليها في القانون الدولي، والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.

المدافعون عن حقوق الإنسان

خلص التقرير الذي أصدرته منظمة "مدافعوا الخط الأمامي" عام 2019 إلى أن إقليم الأمريكيةتين هو أخطر إقليم في العالم فيما يتعلق بالدفاع عن حقوق الإنسان؛ وبين أن كولومبيا وهندوراس والمكسيك والبرازيل، إلى جانب الغلبين، هي البلدان التي قُتلت فيها أكبر عدد من المدافعين عن حقوق الإنسان.

وقد ظلت منظمة العفو الدولية طيلة عام 2019 تتلقى أنباء مزعجة عما يتعرض له الأفراد والمجتمعات الساعية لاعلاء شأن حقوق الإنسان من التشريع، والتهديد، والتشريد، والتجريم، والقتل. وكان المدافعون عن الحقوق المتعلقة بالأراضي والأقاليم والبيئة من أكثر الفئات تعرضاً لهذه الانتهاكات، وقع عدد كبير من القتلى في صفوهم.

وكانت أغلبية دول الإقليم تفتقر لخطط كافية للحماية تعالج الأسباب الهيكلية للعنف الذي يستهدف هذه الفئات؛ كما ظلت أغلبية دول الإقليم – ولاسيما الدول التي لديها آليات محددة لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان – ت نحو منحىً تفاعلياً إزاء الحماية، وتنتظر إليها من منظور أمني مادي، بدلاً من أن تسعى للتغلب على الأسباب الهيكلية للعنف الذي يستهدف الأفراد والمجتمعات المستضعفة.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، سعت إدارة ترامب لمضايقة المدافعين عن حقوق المهاجرين واللاجئين، ودعت لإخضاعهم للتحقيق الجنائي. وفي ديسمبر/كانون الأول، منحت لجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان تدابير وقائية لصالح 17 من المدافعين عن حقوق الإنسان في نيكاراغوا، ومن تعرضاً في سياق الأزمة الراهنة لشئ المضايقات والترهيب والتهديدات بالموت والاعتداءات. وفي السلفادور، سلطت منظمات غير حكومية محلية الضوء على غياب سجل رسمي للانتهاكات التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان، وتقاعس المجلس التشريعي عن إقرار قانون للاعتراف بالمدافعين عن حقوق الإنسان وتوفير الحماية لهم، وضمان الحق في الدفاع عن حقوق الإنسان.

وشهدت مختلف بلدان الإقليم خلال العام اتخاذ بعض الخطوات الإيجابية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان؛ فقد أعادت المكسيك، مثلاً، صياغة آلية الحماية الوطنية لديها، في حين اعتمدت بيرو بروتوكولاً وطنياً للحماية؛ أما في باراغواي، فقد ألغت "خططة العمل المشتركة"، وهي آلية سبق استخدامها في طرد المدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمعات المدافعة عن حقوقها من أراضيهم أو أقاليمهم قسراً.

وأخذت بعض الخطوات – وإن لم تكن كافية – لمحاسبة الأفراد المشتبه في قضايا تتعلق بالاعتداءات على المدافعين عن حقوق الإنسان في مختلف أنحاء الإقليم. وفي هندوراس، أدين سبعة أشخاص بقتل المدافعة عن البيئة ببرئاً كاسيريس؛ ولكن أسرتها تعتقد أن العدالة لن تتحقق بالكامل إلا إذا قدم جميع المسؤولين عن جريمة قتلها إلى القضاء، والقyi القاض على شخصين للاشتباه في تورطهما في قتل جوليان كاريلو، المدافع عن البيئة من السكان الأصليين؛ ولكن أبناء بلدته كولوراداس دي لا فيرجن لا يزالون عرضة للخطر بسبب ارتفاع مستويات العنف ونقص الخدمات الأساسية. وفي باراغواي، انتهت أحدث إجراءات المحاكمة الجنائية الجائرة ضد أندريس بريزويلا، المدافع عن الحقوق المتعلقة بالأراضي، في أعقاب التوصل لتسوية قضائية.

كما استهدفت فئات أخرى بسبب نشاطها في مجال حقوق الإنسان، ومن بينها المدافعون عن حقوق أفراد مجتمع الميم، والمهاجرين، والنساء، والصحفيين، والباحثين عن المختفين. وفي المكسيك، قُتل الناشط الحقوقـي أوسكار كازورلا، وهو من أبرز المدافعين عن حقوق مجتمع الميم، وفي أعقاب مقتله سلط مفهوم الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان الضوء على ظاهرة الإفلات من العقاب في البلاد فيما يتعلق بالحقوق التي تجري في مثل هذه القضايا. وفي البرازيل، تلقت المدافعة عن حقوق المرأة ديبيورا دينيز تهديدات بالقتل بسبب دفاعها عن حق المرأة في الإنجهاض. وفي المكسيك، اعتقد اثنان من المدافعين عن حقوق المهاجرين في أعقاب حملة تشريع عليةما بعض كبار المسؤولين تهمـاً لا تستند لأدلة يعتمدـ بها.

حقوق النساء والفتيات

برز دور النساء والفتيات في إقليم الأمريكيةتين خلال عام 2019، سواء في مجال المشاركة السياسية أم في حملات التعبئة الاجتماعية من أجل حقوقهن؛ وأحرز تقدم كبير في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي على صعيد السعي لتحقيق المساواة بين الجنسين في السياسة والتعليم والتوظيف، ولو أنه من المتوقع – إذا استمر التغيير على وتيرته الحالية – أن يستغرق تحقيق المساواة الكاملة عدة عقود.

وظل العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تكابده النساء والفتيات مستمراً في مختلف أنحاء الإقليم؛ ولئن كان جميع النساء في الإقليم معرضـات لخطر العنف، فإن بعض الفئات كـن أشد عرضـة لهذا الخطر، مثل العاملـات في مجال الجنس، والمدافـعـات عن حقوق الإنسان، ونساء السكان الأصـليـين والأفارقة الأصلـيـين. وكانت النساء اللاتي رفعـن أصواتـهن دفاعـاً عن حقوقـهن هـدـفاً للعنـفـ في وسائل التواصل الاجتماعي.

وفي الجمهورية الدومينيكية، دأـبـ أفرادـ الشرطةـ علىـ اغـتصـابـ النساءـ الـاعـمالـاتـ فيـ مـجالـ الجنسـ، وـضـرـبـهنـ، وإـذـالـهـنـ، وـقدـ تـعـدـ هذهـ الأـفـعـالـ منـ قـبـيلـ التـعـذـيبـ أوـ غـيرـهـ منـ صـنـوفـ سـوـءـ المعـاملـةـ. وفيـ كـولـومـبيـاـ، تـعرـضـتـ المـادـافـعـاتـ عنـ حقوقـ الإنسانـ لـأـخـطـارـ

متزايدة، من بينها العنف الجنسي، والتهديدات، وأعمال القتل. وكان أكثر من 500 من النساء وفتيات السكان الأصليين في عدد المفقودات أو قتلن في 71 مدينة بالولايات المتحدة، وفقاً للأنباء الواردة، ولو أنه من المعتقد أن العدد الحقيقي يفوق ذلك بكثير.

وبالرغم من التأييد المتزايد لمطلب تحقيق المساواة بين الجنسين، ولا سيما بين الشباب، فقد ظلت الجهود الحكومية للقضاء على المواقف التمييزية الضاربة بجذورها في المجتمع، التي ترسخ وتديم العنف ضد المرأة، قاصرة عن تحقيق هذا الهدف. كما واجهت النساء اللاتي تعرضن للعنف القائم على النوع الاجتماعي عقبات تحول دون إنصافهن، تتعلق بالتحيز الطبقي المترسخ في النظام القضائي مما يؤدي إلى استمرار الأحكام قضائية التي تخذل النساء وتهدى حقوقهن. وإلى جانب ذلك، فإن إفلات الجناة من العقاب، ولا سيما في قضايا العنف الجنسي وقتل النساء، لا يزال بمثابة القاعدة السارية، فلم تكن تتخذ أي إجراءات لمنع العنف ضد النساء، وتقديم الخدمات اللازمة لضحايا هذا العنف، وتبسيير سبل العدالة أمامهن.

وكانت الجهود المبذولة للاحتجاج على هذا السياق والعمل على تغييره من بين السمات الأخرى البارزة لعام 2019؛ فقد شهدت مختلف أنحاء الإقليم جهوداً للتعبئة النسوية، من بينها أغنية "مغتصب في طريقك"، التي أنشدتها فرقة "لاس تيسس" الشيلية، لتسليط الضوء على تفاسخ الحكومات وشيوخ الثقافة الأبوية باعتبارهما السببين الأصليين للعنف ضد المرأة؛ وسرعان ما تلقت الحركات النسوية هذه الأغنية وردتها في مختلف أنحاء الإقليم، بل العالم، لتصبح بمثابة لحن نسووي مميز خلال العام.

وفي أغسطس/آب، وقعت عدة حالات من العنف الجنسي ضد النساء والفتيات، فأثارت موجة من الغضب والاستنكار والمظاهرات في مدينة مكسيكو وغيرها من مدن المكسيك. وتجاهلت سلطات مدينة مكسيكو المظاهرات أول الأمر باعتبارها أفعالاً استفزازية، قائلة إنها تعزم إجراء تحقيقات جنائية مع المتظاهرين بتهمة إلحاق أضرار بالمباني. ولكن الحكومة غيرت موقفها في وقت لاحق - تحت وطأة الغضب والاستياء الشعبي حسماً ورد - مؤكدة أنها سوف تاحترم الحق في حرية التجمع، وتجري تحقيقات بشأن حالات العنف ضد النساء والفتيات.

الحقوق الجنسية والإيجابية

تشير أدلة الصحة العامة إلى أن قوانين الإجهاض التي تفرض قيوداً مفرطة لا تؤدي إلى تقليل حالات الإجهاض، وإنما تجبر الحوامل على اللجوء لعمليات الإجهاض غير الآمن؟ وبالرغم من ذلك، فإن أكثر من 97% من النساء في سن الإنجاب في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يعشن في دول تفرض قوانين باللغة التقيد، وفقاً لما يقوله مركز الحقوق الإيجابية. بل حتى في الحالات التي يكون فيها الإجهاض مباحاً، لا تزال النساء والفتيات يواجهن عقبات واسعة النطاق تحول دون الحصول على خدمات الإجهاض.

ووفقاً لدراسة حديثة أجرتها معهد غوتマخ، فإن الكثير من الأنظمة الصحية في المنطقة تعجز عن تقديم الرعاية الأساسية التالية للإجهاض؛ وكان هذا هو الواقع القائم بالرغم من تعهد الحكومات بتقدم هذه الرعاية من خلال إتاحة خدمات صحية جيدة.

ووفقاً لصندوق الأمم المتحدة للسكان، فإن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يوحد بها ثالثي أعلى معدلات الحمل بين المراهقات في العالم. ولا تتباهى وسائل منع الحمل الحديثة لما لا يقل عن 3.4 مليون فتاة مراهقة، وبخاصة الفتيات من أسر منخفضة الدخل واللاتي يعيشن في مناطق ريفية. وتبلغ التكلفة السنوية لتيسير وسائل الحمل الحديثة للفرد الواحد نحو 0.38 دولار أمريكي (معهد غوتماخ). وظلت وفيات الأمومة من بين الأسباب الرئيسية لوفاة المراهقات والشابات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و24 سنة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ويبلغ معدل وفيات الأمومة بين الفتيات دون الخامسة عشر ضعف نظيره بين النساء بوجه عام، ويرجع ذلك إلى أن أجسامهن وعقولهن ليست مهيأة كاملاً للأمومة. وكانت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هي المنطقة الوحيدة في العالم التي شهدت زيادة في عدد الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 10 و15 سنة، واللاتي أُجبرن على إتمام مدة الحمل حتى الولادة، وكثيراً ما كان هذا الحمل ناجماً عن اعتداء جنسي. فقد ذكرت دراسة حديثة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن حالات الحمل بين الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 10 و14 سنة في باراغواي قد ارتفعت بنسبة 62.6%. وفي الأرجنتين، تلد فتاة دون الخامسة عشرة من العمر كل ثلاثة ساعات.

حقوق السكان الأصليين

استمرت انتهاكات حقوق السكان الأصليين في بلدان الإقليم، مثل الأرجنتين، وبوليفيا، والبرازيل، وكندا، وشيلي، وكولومبيا، والإكوادور، وغواتيمالا، وهندوراس، والمكسيك، ونيكاراغوا، وباراغواي، وبيرو، والولايات المتحدة، وفنزويلا.

العنف ضد السكان الأصليين واللجوء إلى العدالة

ظل زعماء السكان الأصليين هدفاً للتهديدات والاعتداءات وأعمال القتل في بلدان مثل كولومبيا وغواتيمالا والبرازيل والمكسيك وهندوراس؛ وذلك بسبب نشاطهم في الدفاع عن الحقوق المتعلقة بالأراضي والأقاليم والبيئة، ففي باراغواي، على سبيل المثال، استمرت السلطات في تجريم السكان الأصليين ومضايقتهم بالمخالقات القضائية. كما ترددت أبناء عن تعرض مجتمعات السكان الأصليين للاعتداءات العنيفة، والترويج، والترهيب، والتزوير. وفي الإكوادور، استمرت بواح القلق بشأن غياب آليات الحماية الملائمة التي تحفظ أرواح المدافعين عن الحقوق الإنسانية للسكان الأصليين وسلامتهم البدنية، وتضمن إجراء تحقيقات فعالة بشأن ما يتعرضون له من تهديدات واعتداءات.

وكان نساء السكان الأصليين عرضة لخطر العنف بوجه خاص؛ ففي الولايات المتحدة وكندا، على سبيل المثال، ظلت نساء السكان الأصليين يقاسين الاغتصاب وغيره من جرائم العنف الجنسي بمعدلات أعلى بكثير من غيرهن.

الحقوق المتعلقة بالأراضي والأقاليم والبيئة الصحية

استمرت حكومات الإقليم في إهانة حقوق السكان الأصليين المتعلقة بالأراضي وحقهم في إبداء الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة على مشاريع التنمية التي تؤثر عليهم. ففي بيرو، صدرت قوانين جديدة تقوض حماية قوانين السكان الأصليين المتعلقة بالأراضي والأقاليم، وتهدر حقوقهم في الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة.

وفي باراغواي، اتخذت خطوات إيجابية ملموسة نحو تنفيذ قرارات محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان في قضيتي ساوهوياماكسا وبياكي أكسا؛ ولكن ترددت مزاعم عن سوء استخدام نظام القضاء الجنائي على نحو يضر بمصلحة مجتمعات أفا غواراني من السكان الأصليين في منطقة إيتاكييري في إطار نزاع على ملكية الأرضي. وفي الإكوادور، كان أهالي ساراياكوا لا يزالون في انتظار التنفيذ الكامل للحكم الذي أصدرته محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان عام 2008، والذي ينص على ضرورة استشارتهم بشأن مشاريع التنمية التي تؤثر على أراضيهم. وفي كولومبيا، اضطر عشرات الآلاف من الأهالي للتزويق قسراً عن أراضيهم بسبب الاشتباكات بين مختلف الجماعات المسلحة، وكان معظم النازحين من مجتمعات السكان الأصليين ومن المنحدرين من أصل إفريقي.

وفي كندا، لم تلتزم الحكومة بوقف أعمال البناء في سد "الموقع سي" بمقاطعة كولومبيا البريطانية، بالرغم من أن هناك دعوى قضائية بشأن حقوق الأرضي لم يبت فيها القضاء بعد، وبالرغم من معارضة اثنين من مجموعات "الأمم الأولى"، أي السكان الأصليين، متضررتين من المشروع بشكل مباشر. وفي الأرجنتين، لم يتم بعد التنفيذ الكامل لقانون الطوارئ الإقليمية (القانون رقم 26.160) الذي يهدف إلى تعزيز الاعتراف القانوني بحقوق الشعوب الأصلية في ملكية الأرضي، رغم مضي 13 عاماً على إقراره.

وخلف التلوي والتدحرج البيئي آثاراً سيئة على حق السكان الأصليين في بيئه صحية في مختلف أنحاء الإقليم؛ ففي بيرو، اتخذت بعض الخطوات، من قبيل إصدار وزارة الصحة مبادئ توجيهية بشأن علاج المتضررين من المعادن السامة، ولكن الحكومة لم تتنفيذ بعد أي تدابير فعالة لحماية الحق في الصحة للمناطق من السكان الأصليين الذين تلوث مصادرهم المائية الوحيدة بالمعادن السامة. وفي فنزويلا، استمرت مجتمعات السكان الأصليين في تسلیط الضوء على ما تخلفه عمليات استخراج المعادن من آثار على مجتمعاتهم وبيئتهم؛ وفي كندا، تقاعست الحكومة عن إنشاء مرفق للرعاية الصحية المتخصصة لمعالجة آثار التلوث بالزئبق المتراكمة منذ لأراضي مجتمع السكان الأصليين في غراسى ناروز.

واستمرت الأطراف المؤسسة الفاعلة في انتهاك حقوق السكان الأصليين وتعريضها للخطر؛ ففي البرازيل، تعرضت مجتمعات السكان الأصليين والسكان من أصل إفريقي لضغوط متزايدة بسبب الغزو غير المشروع لأراضي أجدادهم ومصادرتها من قبل قاطعي الأشجار وأصحاب مزارع الماشي، وغير ذلك من المصالح التجارية. وتقلصت ضمانات الحماية الحكومية أو كانت شبه منعدمة في بعض الحالات.

ولكن في خطوة تُعد بمثابة علامة فارقة، توصلت شركة التعدين الكندية "بان أمريكان سيلفر" إلى تسوية مع أفراد مجتمع السكان الأصليين في غواتيمالا في عام 2019 بشأن دعوى قضائية تتعلق بحادث إطلاق نار وقع عام 2013 في منجم إسكوبال للفضة. وكانت هذه التسوية مصحوبة باعتذار رسمي واعتراف بالمسؤولية من جانب الشركة، وهي أول مرة تقر فيها شركة تعدين كندية عليناً بأن عملياتها في الخارج أسفرت عن وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان. وكانت ثمة دعاوى قضائية أخرى مشابهة لا تزال ماثلة أمام القضاء الكندي ضد شركة "هدسون مينرالز" بشأن انتهاكات وأعمال قتل مزعومة راح ضحيتها أفراد من السكان الأصليين بالقرب من منجم فينيكس للنيكل في غواتيمالا.

وفي الوقت الذي يتضاعد فيه الطلب العالمي على السيارات الكهربائية، يثار القلق بشأن التوسيع المطرد في مجال تعدين الليثيوم فيما يعرف بـ"مثلث الليثيوم" في أمريكا الجنوبية (الأرجنتين، وبوليفيا، وشيلي) وهي منطقة يعتقد أنها تمتلك أكثر من 70% مناحتياطي الليثيوم في العالم؛ ومبعد القلق هو أن هذا التوسيع يمضي في غياب أي ضوابط أو ضمانات وقائية لحماية حقوق السكان الأصليين في المياه، والبيئة الصحية، وحقهم في إبداء الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة على المشاريع التنموية.

الأزمة المناخية

طلت الصراعات الاجتماعية البيئية من أهم أسباب السخط الاجتماعي في مختلف بلدان الإقليم؛ وشاعت في ربوع الإقليم حملات التعبئة الجماهيرية، ولا سيما في صفوف الشباب، التي تطالب الحكومات باتخاذ إجراءات فعلية للتصدي للأزمة المناخية.

وأحرز تقدم نحو تنفيذ الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اتفاق إسكارو)، وهو معاهدة إقليمية رائدة تتعلق بالحقوق البيئية؛ فلم تحل نهاية عام 2019 حتى كانت 22 دولة قد وقعت على الاتفاق، وصدقت عليه خمس دول؛ ويحتاج الاتفاق لتصديق 11 دولة عليه كي يدخل التنفيذ.

وادلعت مجموعة من الحرائق المدمرة في غابة تشيكitanو في بوليفيا وغابات الأمازون في البرازيل، مما تسبب في أزمة بيئية وحقوقية. ففي بوليفيا، ثبتت الحرائق بعد أن أصدر الرئيس المرسوم الأعلى رقم 3973 بتاريخ 10 يوليو/تموز، الذي يجيز تمهيد الأرضي الخاصة والمشاع للأنشطة الزراعية، وإشعال الحرائق المراقبة التي تجري وفقاً لأنظمة السارية، في محافظتي سانتا كروز وبييني. ولم تفتح الحكومة البوليفية تحقيقاً لمعرفة ما إذا كانت هناك صلة بين المرسوم والحرائق؛ وقد ظل المرسوم سارياً المفعول، وكان لا يزال معمولاً به في نهاية العام.

وفي البرازيل، أحرق نحو 435 ألف هكتار من الأراضي خلال ثمانية أشهر، وفقاً للأرقام الرسمية، مما أضر بصحة المجتمعات الريفية والحضرية وسبل العيش فيها، ولا سيما مجتمعات السكان الأصليين والسكان الأفارقة الأصل في المنطقة. وشهد عام 2019 زيادة في حرائق الغابات بنسبة 30%， إذ بلغ عدد الحرائق الناشبة التي رصدتها لأقمار الأقمار الصناعية 89178 حريقاً. وحتى نهاية العام، لم تكن هناك أي سياسة عامة متسقة لمنع إزالة الغابات والحرائق، أو لحماية المجتمعات المتضررة أو تعويضها عما لحق بها من أضرار. ولم تجر أي تحقيقات مستقلة أو تتخذ إجراءات شاملة خلال عام 2019 لمحاسبة المسؤولين في إحراق غابات الأمازون المطيرة.

النازحون والمهاجرون وطالبو اللجوء

استمرت حكومات الأمريكتين في فرض عقبات غير قانونية أمام حركة المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين، وشهد الإقليم ثلاثة حالات رئيسية للجوء: فرار مواطنى نيكاراغوا إلى كاستاريكا، ونزوح مواطنى فنزويلا إلى دول أمريكا الجنوبية، ونزوح أشخاص من دول ما يعرف بالمثلث الشمالي (السلفادور وغواتيمالا وهندوراس) عبر الحدود إلى المكسيك على أمل الوصول في نهاية المطاف إلى الولايات المتحدة.

واستقر المقام بما لا يقل عن 70 ألفاً من مواطنى نيكاراغوا الذين فروا من أزمة حقوق الإنسان في هذا البلد منذ عام 2018 في كاستاريكا المجاورة. ولم تمنع كاستاريكا هؤلاء النازحين من دخول البلاد، ولكنها لم تُسرّ لهم سبل الاستفادة الكاملة من إجراءات طلب اللجوء، مما يحد من تمعتهم بحقوق أخرى، ويقلل من فرص انتفاعهم بخدمات أساسية.

وتحت وطأة الأزمة الإنسانية التي لم يسبق لها مثيل في فنزويلا، اضطرب زهاء 4.8 مليون من النساء والرجال والأطفال للفرار من هذا البلد؛ وأنشأت بعض حكومات الإقليم آليات لتسوية أوضاع النازحين الفنزويليين بصفتهم مهاجرين، في حين عمّدت دول أخرى - مثل بيرو - إلى فرض شروط جديدة على دخولهم، مما أدى في الواقع الفعلي إلى إيقاف الأبواب في وجه الفنزويليين الذين يلتمسون الحماية الدولية. وكان معظم دول الإقليم يفتقر إلى أنظمة وطنية كافية وناجعة، واستجابة بعضها لهذه الأزمة الطارئة بفرض الحواجز أمام طالبي اللجوء.

واستمر مواطنو السلفادور وغواتيمالا وهندوراس في الفرار من بلادهم، بسبب تفشي العنف والتهديدات والابتزاز وتجنيد أفراد العصابات، فضلاً عن الاعتداءات الجنسية والعنف القائم على نوع الجنس. كما اضطرب أفراد مجتمع الميم في هذه البلدان إلى طلب الحماية في بلدان أخرى بسبب ما يتعرضون له في بلدانهم من التمييز والمضايقة والعنف. وتفيد تقارير مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بأن عدد اللاجئين وطالبي اللجوء من السلفادور وهندوراس وغواتيمالا بلغ في نهاية العام نحو 387 ألفاً في مختلف أنحاء العالم. وكان ثمة آلاف آخرون في عدد النازحين داخل أوطانهم أو أعيدوا إليها، من المكسيك والولايات المتحدة في أغلب الحالات؛ وقد تم ترحيل الكثيرين من هؤلاء وإعادتهم بصورة مخالفة للقانون الدولي إلى حيث يواجهون خطر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وفي الولايات المتحدة، عززت إدارة ترامب الإجراءات الرامية للحد من عدد طالبي اللجوء العابرين للحدود من المكسيك إلى الولايات المتحدة. وشملت هذه الإجراءات، على سبيل المثال لا الحصر، اعتراض سبيل هؤلاء الأشخاص على الحدود وردهم على أعقابهم بصورة غير مشروعة؛ وانتهاج سياسة أطلق عليها اسم "ابقوا في المكسيك"، أعيد بموجبها عشرات الآلاف من طالبي اللجوء قسراً إلى المكسيك للبقاء في هذا البلد بينما يتم البت في طلبات لجوئهم إلى الولايات المتحدة؛ وإبرام "اتفاقات تعاونية للجوء" مع السلفادور وغواتيمالا وهندوراس (تعرف أيضاً باسم "اتفاقات البلد الثالث الآمن")، بهدف إجبار النازحين على طلب اللجوء في تلك الدول بدلاً من الولايات المتحدة.

واستمرت حكومة الولايات المتحدة في اعتقال طالبي اللجوء على نحو تعسفي، ولغير أجل محدد، مما يخالف القانون والمعايير الدولية. وكان بعض طالبي اللجوء قد لبوا عدة سنوات في المعتقلات دون إتاحة خدمات صحية مناسبة لهم؛ كما واصلت إدارة ترامب ما دأبت عليه من احتجاز الأطفال بصورة غير مشروعة. ورضاخاً لضغوط الولايات المتحدة، قامت الحكومة المكسيكية بنشر 6000 جندي على الحدود الأمريكية المكسيكية، من أفراد قوة الحرس الوطني التي أنشئت حديثاً، وهو الأمر الذي ينافي مع التزاماتها الدولية. كما استمرت المكسيك في احتجاز الأطفال في مراكز اعتقال المهاجرين التي أفادت الأنباء الواردة بأنها شديدة الاكتظاظ، وتفتقر إلى المرافق الصحية الأساسية. ولقي ثلاثة أشخاص، من بينهم طفل، حتفهم أثناء احتجازهم لدى سلطات الهجرة المكسيكية.

وتكشف سياسات العديد من الحكومات وتصريحات المسؤولين على أعلى المستويات بشأن أزمة اللاجئين غير المنسوبة في الإقليم عن تضليل المحاولات المبذولة خلال العام من أجل تقليل ضمانات حماية حقوق الإنسان في شتى المجالات، وتعزيز الفرقة والانقسام. غير أنها في الوقت ذاته تلقت الأنظار في إلى بعض من أنصع أمثلة التضامن والرفض الجماعي لإهانة أو تقويض المكاسب التي تحقق بشق الأنفس على صعيد حقوق الإنسان. وكان في طليعة أعمال المقاومة هذه الشابات والشبان المطالبون بمستقبل من الكرامة الاجتماعية والأمن البيئي؛ والنساء والفتيات اللاتي يتصدرين للقوى التي تقف وراء تعزيز وترسيخ التمييز والعنف القائم على نوع الجنس؛ وأفراد مجتمع الميم الذين يتحدون القوالب النمطية السلبية والمضايقات؛ والعائلات والمجتمعات التي تقف صامدة في وجه معارضه شرسة من أجل المطالبة بالعدالة؛ والسكان الأصليون والمدافعون عن البيئة الذين يتحدون المخاطر الجسيمة من أجل تسلیط الضوء على حالة الطوارئ المناخية ووضع حد لها. وكان لهذا التنوع والمرنة الذين تميز بهما حركات المجتمع المدني المطالبة باحترام حقوق الإنسان أعظم الأثر في خلق بعض من أبرز وأروع الصور الرمزية هذا العام في شوارع المدن والبلدات والقرى في مختلف أنحاء الأميركيتين، لتكون مصدر إلهام للنضالات القادمة.

الولايات المتحدة الأمريكية

الولايات المتحدة الأمريكية

رئيس الدولة والحكومة: دونالد ترامب

في غضون عام 2019، شنت إدارة الرئيس ترامب هجمات دون تمييز، من خلال السياسات والمارسات، ضد الحقوق الإنسانية البعض من أكثر الأفراد والمجتمعات المحلية ضعفاً في الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى المستوى المحلي والدولي، سعت الحكومة الأمريكية إلى الحد من أشكال الحماية للحقوق الجنسية والإيجابية، وكذلك أشكال الحماية من التمييز "مجتمع الميم" وغيرهم. وعلى الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك، انتقلت السلطات الأمريكية عشرات الآلاف من طالبي اللجوء الذين كانوا يتلمسون الحماية الدولية، وأسألت معاملتهم وردّتهم على أعقابهم، فيما يُعد انتهاكاً للفوانيين المحلي والدولي. ونتيجةً لذلك، تعرض الأطفال القادمون بدون صحبة ذويهم وأفراد "مجتمع الميم" وغيرهم لانتهاكات، سواء من تقطعت بهم السُّبل في شمال المكسيك أو من وُضعوا في مراكز احتجاز المهاجرين في الولايات المتحدة. كما لجأت إدارة ترامب بشكل متزايد لإساءة استخدام نظام العدالة الجنائية من أجل تهديد ومضايقة المدافعين عن حقوق الإنسان، والمعارضين السياسيين، ومن يكتشفون الانتهاكات وغيرهم.

خلفية

بدأ مجلس النواب الأمريكي، في سبتمبر/أيلول، تحقيقاً في مزاعم عديدة تتعلق بسوء استخدام السلطة من جانب الرئيس ترامب بهدف عزله. وعشية الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في عام 2020، أصبح الخطاب السياسي أكثر انقساماً وحدة، وكثيراً ما استهدف الحقوق الإنسانية لجماعات ضعيفة.

الآليات الدولية لحقوق الإنسان

فكّت الحكومة الأمريكية، إلى حد بعيد، ارتباطها بالمنظومة الدولية لحقوق الإنسان، سواء بانسحابها من عضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، أو بتقليل مساهمتها المالية للأمم المتحدة ككل. واعتباراً من يناير/كانون الثاني 2018، امتنعت السلطات الأمريكية عن الرد على مراسلات متعددة من خبراء الأمم المتحدة، أو عن قبول طلباتهم لتوجيه دعوات لهم للقيام بزيارات رسمية للبلاد. وفي يوليو/تموز، وحّمت الحكومة الأمريكية رسالة إلى منظمة العفو الدولية أشارت فيها إلى أنها لا تشارك حالياً في إجراءات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة؛ إلا إذا كانت هذه الإجراءات "تدعم أهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة"، وبذلك أحجمت عن التعاون مع ما تقوم به هذه الإجراءات من فحص لحالة حقوق الإنسان داخل الولايات المتحدة.

كما فَكَّت الحكومة الأمريكية ارتباطها مع "منظمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان". وفي يوليو/تموز، أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية عن إنشاء "لجنة الحقوق غير القابلة للتصرف"، والتي عقدت أول اجتماعاتها في أكتوبر/تشرين الأول. وأنشأت الحكومة الأمريكية هذه اللجنة بهدف معلن يتمثل في تقليص الدعم الأمريكي لحقوق الإنسان المعترف بها دولياً. ومن المرجح أن تؤدي هذه الجهود من جانب الحكومة الأمريكية إلى إعادة تعريف مفاهيم حقوق الإنسان من جانب واحد، على نحو يتناقض مع تعريفاتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك تجريد النساء وأفراد "مجتمع الميم" وغيرهم من أشكال الحماية من التمييز.

وفي إبريل/نيسان، ألغت السلطات الأمريكية تأشيرة الدخول الممنوحة للمدعية العامة في "المحكمة الجنائية الدولية"، التي كانت تجري تحقيقاً بشأن ما يُحتمل أن تكون جرائم حرب على أيدي القوات الأمريكية وحلفائها في أفغانستان. وجاء هذا الإجراء في أعقاب تهديدات سابقة من جانب وزير الخارجية الأمريكي، في 2019، ومستشار الأمن القومي الأمريكي، في 2018، باستهداف مسؤولي "المحكمة الجنائية الدولية" بإجراءات من قبيل إلغاء تأشيرات الدخول إلى الولايات المتحدة، أو التحفظ على أموالهم، أو محاكمتهم جنائياً إذا ما أقدموا على التحقيق في جرائم الحرب التي ارتكبها الولايات المتحدة.

اللاجئون وطالبو اللجوء والمهاجرون

تفكيك نظام توطين اللاجئين

انخفض توطين اللاجئين في الولايات المتحدة، في أعقاب تبني إدارة الرئيس ترامب لسياسات تستهدف اللاجئين من بلدان ذاتأغلبية مسلمة ومن بلدان أمريكا الوسطى، من قبيل قرار "حظر دخول المسلمين"، الذي ينطوي على التمييز، وتطبيق إجراءات تدقيق مشددة، وتقليل أعداد المستهدفين لإعادة التوطين.¹ وفي سبتمبر/أيلول، أعلنت الإدارة الأمريكية أنها تعتزم خفض عدد اللاجئين الذين سيُسمح بدخولهم خلال السنة المالية 2020 إلى 18 ألف لاجئ، وهو أقل عدد من اللاجئين الذين يستهدف السماح بدخولهم على مدى تاريخ برنامج توطين اللاجئين البالغ حوالي 40 عاماً. ولم تتم إعادة توطين أي لاجئ في أكتوبر/تشرين الأول 2019، وهو الشهر الأول من السنة المالية 2020.

الاستعanaة بالآليات خارجية لمباشرة إجراءات طلب اللجوء على الحدود الجنوبية

واصلت الولايات المتحدة بشكل متزايد تطبيق سياسات متشددة بخصوص الهجرة، بهدف الحد بصورة كبيرة من سُبل مباشرة إجراءات طلب اللجوء على الحدود الأمريكية المكسيكية، مما سبب أضراراً لا يمكن إصلاحها لآلاف الأشخاص والعائلات. ومن بين هذه السياسات الإجراء الحالي المتمثل في منع عشرات الآلاف من طالبي اللجوء وردهم على أعقابهم، بشكل جماعي وغير قانوني، عند الحدود الأمريكية المكسيكية (مما يُشكل نوعاً من "الإعادة القسرية"); وإعادة عشرات الآلاف من طالبي اللجوء قسراً إلى المكسيك، بموجب ما يُسمى "بروتوكولات حماية المهاجرين" (والتي تُسمى أيضاً سياسة "البقاء في المكسيك"). وفي عام 2019، أجبرت السلطات الأمريكية ما يزيد على 59 ألف من طالبي اللجوء على العودة إلى المكسيك، والبقاء فيها خلال عملية البت في طلباتهم للجوء، وهي عملية قد تستغرق شهوراً أو سنوات. وتؤدي هذه السياسات إلى تعريض طالبي اللجوء لمخاطر لا ضرورة لها تتمثل في احتمال مواجهة العنف المميت، والإعادة القسرية المتالية² من جانب السلطات الأمريكية والمكسيكية، كما أنها تنتهك حقوقهم في طلب اللجوء.

الاحتجاز التعسفي والمعاملة السيئة لطالبي اللجوء

فصلت السلطات الأمريكية قسراً أفرادآلاف العائلات من طالبي اللجوء، وألحقت بهم عمدآ معاناة شديدة كانت، في بعض الحالات، بمثابة نوع من التعذيب. ففي يناير/كانون الثاني 2019، أكدت هيئة رقابية حكومية النتائج التي توصلت إليها منظمة العفو الدولية من أن الإدارة الأمريكية قد فصلت قسراً عدداً من أفراد عائلات طالبي اللجوء يفوق بعده آلاف العدد الذي سبق أن اعترفت به.

كما احتجزت السلطات عدداً من طالبي اللجوء، بشكل تعسفي وإلى أجل غير مسمى، كوسيلة لإثنائهم عن طلب الحماية أو إجبارهم على التخلص من طلباتهم للجوء أو للأمررين معاً، وبذلك الحقّت بهم معاملة أو عقوبة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة. وكان الأطفال والنساء والمسنون وأفراد "مجتمع الميم" والأشخاص من ذوي الإعاقة، أو ذوي الحالات الطبية الشديدة، عرضةً على وجه الخصوص لخطر هذه المعاملة السيئة من معاناة الاحتجاز التعسفي والبقاء في منشآت الاحتجاز غير الملائمة. واحتُجز بعض

1 منظمة العفو الدولية، "الشرق الأوسط: "الجبل من أمامنا والبحر من ورائنا": تأثير السياسات الأمريكية على اللاجئين في لبنان والأردن" (رقم الوثيقة: MDE/02/0538/2019) [بالإنجليزية]

2 منظمة العفو الدولية، "الولايات المتحدة الأمريكية: ليس لكم أي حقوق هنا": عمليات المنع غير القانوني والاحتجاز التعسفي والمعاملة السيئة لطالبي اللجوء في الولايات المتحدة الأمريكية (رقم الوثيقة: AMR 51/9280/2018) [بالإنجليزية]

طالبٍ للجوء لفترات وصلت إلى عدة سنوات دون أن تُتاح لهم فرصة طلب الإفراج المشروط؛ لأن طلبات الإفراج المشروط كانت عُرضةً للرفض العام التام دون إبداء الأسباب من جانب سلطات الهجرة الأمريكية.³

احتجاز طالبي اللجوء الأطفال بشكل مطول إلى أجل غير مسمى

احتُجز عدد من الأطفال المعتقلين في منشأة "حالات التدفق المؤقتة"، في مدينة هومستيد بولاية فلوريدا، رهن الاحتجاز المطول إلى أجل غير مسمى. وفي كثير من الحالات، احتجز أطفال في منشأة هومستيد لمدة أطول من المدة المسموح بها قانوناً في الولايات المتحدة، وهي 20 يوماً.⁴

وفي أعقاب ضغوط من أعضاء في الكونغرس، بالإضافة إلى منظمة العفو الدولية ومنظمات أخرى، أغلقت الإدارة الأمريكية، في يناير/كانون الثاني، المنشأة الأخرى الوحيدة غير المرخصة للأطفال الوافدين بدون صحبة ذويهم، وهي مخيم الإيواء في مدينة تورنيلو بولاية تكساس. وفي الوقت نفسه، صاغت السلطات عدد الأطفال المحتجزين في منشأة هومستيد إلى أكثر من 2500 طفل، ثم نقلوا إلى منشآت أخرى في أغسطس/آب. وأنشئت "دار إيواء حالات التدفق الطارئة" في مدينة كاريرو سيرنغر بولاية تكساس، في يونيو/حزيران، ويمكّنها أن تأوي حوالي 1300 من الأطفال المهاجرين بدون صحبة ذويهم، إلى أن يتم الإفراج عنهم وتسلیمهم إلى من يكفلهم، بما في ذلك أفراد بالغون من العائلة يقيمون بالفعل في الولايات المتحدة.

وأصدرت الإدارة الأمريكية قواعد تنظيمية جديدة، في 23 أغسطس/آب، من شأنها أن تؤدي إلى احتجاز أطفال وعائلات إلى أجل غير مسمى لأغراض تتعلق بتنفيذ قوانين الهجرة.

النوع الاجتماعي والتوجه الجنسي والهوية

الحقوق الجنسية والإنجابية

كَثُرت الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات جهودها من أجل تقليل الحقوق الجنسية والإنجابية عن طريق السعي إلى تجريم الإجهاض والحد من سُبل الحصول على خدمات الصحة الإنجابية،⁵ وهو الأمر الذي يهدد بزيادة معدل وفيات الأمهات، المرتفع أصلاً، في البلاد.

العنف ضد النساء والفتيات

ظلّت النساء من السكان الأصليين يتعرضن بشكل غير مناسب لمُناسبات عاليّة من حوادث الاغتصاب والعنف الجنسي. فقد وُتّقت دراسة حديثة، صادرة عن "معهد الصحة الهندية الحضري"، حالات ما يزيد عن 500 من فتيات ونساء السكان الأصليين فقدن أو قُتلن في 71 مدينة في شتى أنحاء الولايات المتحدة. إلا إن هذا الرقم يقلّ على الأرجح من حجم المشكلة، نظراً لأوجه القصور في البيانات لدى هيئات إنفاذ القانون ووسائل الإعلام بخصوص هذا الموضوع.

حقوق "مجتمع الميم"

أفادت إحصائيات رسمية بأن حالات جرائم الكراهية بسبب الميول الجنسي أو الهوية المرتبطة بالنوع الاجتماعي قد تزايدت بشكل طفيف للعام الرابع على التوالي في عام 2018. وكانت النساء الملونات العابرات جنسياً هدفاً على وجه الخصوص لجرائم الكراهية العنيفة. وقد تقاعست كثير من الولايات عن إدراج الميول الجنسيّة والهوية المرتبطة بالنوع الاجتماعي في قوانينها التي تقضي بفرض عقوبات مشددة على الجرائم التي تتطوّي على دافع للكراهية.

ولم تكن هناك على المستوى الاتحادي نظم للحماية من التمييز في التوظيف بسبب الميول الجنسي أو الهوية المرتبطة بالنوع الاجتماعي. وسعت الإدارة الأمريكية من خلال السياسات والمحاكم إلى تفكيك نظم الحماية من التمييز بسبب الميول الجنسيّة في مجالات التعليم والجيش والتوظيف، وغيرها من المجالات المرتبطة بالحكومة الاتحادية.

المدافعون عن حقوق الإنسان

شَنَّت الحكومة الأمريكية حملة غير قانونية، وذات دوافع سياسية، من أعمال الترهيب والتهديد والمضايقة والتحقيقات الجنائية ضد عشرات من المدافعين عن حقوق المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء على الحدود الأمريكية المكسيكية، متنهكةً بذلك حقوقهم في عدم التعرض للتمييز بسبب الآراء السياسية أو غيرها. وقد أساءت كل من وزارة الأمن الداخلي الأمريكية ووزارة العدل

³ منظمة العفو الدولية، "الولايات المتحدة الأمريكية: يجب على الحكومة الكف عن عمليات رد طالبي اللجوء على أعقابهم إلى المكسيك بشكل غير قانوني" [تحقيق إخباري، 11 أبريل/نيسان]. [بالإنجليزية]

⁴ منظمة العفو الدولية، "الولايات المتحدة الأمريكية: لا مأوى للأطفال": منشأة "حالات الطوارئ المؤقتة" في هومستيد" (رقم الوثيقة: AMR 51/0714/2019). [بالإنجليزية]

⁵ منظمة العفو الدولية، "الولايات المتحدة الأمريكية: قرار ترامب بتطبيق "قاعدة الميع على المستوى العالمي" ضربة لحقوق المرأة وحياتها" (تحقيق إخباري، 5 يناير/كانون الثاني). [بالإنجليزية]

الأمريكية استخدام نظام العدالة الجنائية من أجل ردع ومعاقبة من يوثقون أو يواجهون الانتهاكات المنظمة لحقوق الإنسان على أيدي السلطات الأمريكية ضد المهاجرين وطالبي اللجوء.⁶

في يوليوا/تموز، أعلن الادعاء العام الاتحادي أن د. سكوت وارين، وهو محاضر في الجغرافيا ويعمل متطوعاً في المساعدات الإنسانية مع منظمة "لا مزيد من الوفيات"، وهي منظمة غير حكومية، سوف يحاكم مرة أخرى بتهمتين تتعلقان بـ"تهريب البشر"، وذلك لقيامه بتقديم مساعدات إنسانية لأشخاص في صورة أغذية ومياه وملابس نظيفة وأغطية في بلدة أجو الصحراوية بولاية أريزونا، حيث يعيش. وتأتي المحاكمة الثانية عقب محاكمة في يونيو/حزيران، انتهت إلى عدم اتفاق هيئة المحلفين على الحكم. وقد يواجه د. وارين حكماً بالسجن لمدة تصل إلى 10 سنوات في حالة إدانته.⁷

في نوفمبر /تشرين الثاني، وجدت هيئة محلفين أن الدكتور وارن "غير مذنب" في كلتا التهمتين. وفي قضية منفصلة، وجد القاضي أن الدكتور وارن غير مذنب في عدة تهم جنحة ضد بتركه الماء والمساعدات الإنسانية في الصحراء للمهاجرين.

حرية التعبير

سعى الرئيس ترامب، في سبتمبر/أيلول، إلى كشف هوية شخص كشف عن مخالفات، وهو من العاملين في إحدى أجهزة الاستخبارات الأمريكية، وذلك بعد ظهور تقرير بدون اسم المصدر عن قيام الرئيس بـإساءة استخدام السلطة. كما أشار الرئيس إلى هؤلاء المبلغين عن المخالفات باعتبارهم "جواسيس وخونة" وينبغي إعدامهم.

وفي مايو/أيار، وجّهت السلطات الأمريكية 17 تهمة جديدة لمؤسس موقع "وكيليكس" جوليان أسانج، وذلك بموجب "قانون التجسس"، وواصلت السلطات مساعيها لتسليم أسانج من بريطانيا لواجهة محاكمة جنائية في الولايات المتحدة. وتعلق الاتهامات الموجهة إلى أسانج بأنواع من التصرفات عادةً ما يمارسها الصحفيون الاستقصائيون، وهو الأمر الذي قد يكون له أثر ضار على الحق في حرية التعبير.

الأمن ومكافحة الإرهاب

ظل 40 شخصاً رهن الاحتجاز التعسفي إلى أجل غير مسمى على أيدي الجيش الأمريكي في معقل داخل القاعدة البحرية الأمريكية في خليج غوانتنامو في كوبا، مما يمثل انتهاكاً للقانون الدولي. ولم يُنقل سوى شخص واحد من المعقل منذ نقل 18 شخصاً، في يناير/كانون الثاني 2017، إلى بلدان أبدت استعدادها لقبولهم. وبحلول نهاية عام 2019، ظل رهن الاحتجاز خمسة سجناء كان مقرراً نقلهم من غوانتنامو إثر تبرئتهم منذ عام 2016 على الأقل، وقد ألغت إدارة الرئيس ترامب النظام الذي أنشأ من قبل لترتيب نقلهم. ولم يكن أي من المعتقلين الأربعين الباقين يحصل على رعاية طيبة ملائمة، ولم تُوفر خدمات إعادة التأهيل لمن سبق أن تعرضوا للتعذيب على أيدي مسؤولين أمريكيين.

المحاكمة أمام اللجان العسكرية

كان سبعة من المحتجزين في غوانتنامو يواجهون محاكمة أمام لجنة عسكرية. ويُذكر أن محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية لا تتماشى مع أحكام القانون الدولي والمعايير الدولية. كما إن تطبيق ضمانات حماية دُنيا على أساس الجنسية، حيث لا يجوز أن يحاكم مواطنون أمريكيون أمام لجان عسكرية، يُعد انتهاكاً للحق في المساواة أمام القانون. ويمكن أن يواجه من يحاكمون أمام محكمة عسكرية عقوبة الإعدام في حالة إدانتهم. ومن شأن استخدام عقوبة الإعدام في مثل هذه الحالات، بعد إجراءات لا تتماشى مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، أن يكون بمثابة حرمان تعسفي من الحياة. وقد تقرر أن تبدأ، في 11 يناير/كانون الثاني 2021، محاكمة أولئك المتهمين بجرائم 11 سبتمبر/أيلول 2001.

الخسائر بين المدنيين وأعمال قتل غير مشروع محتملة

لجأت السلطات الأمريكية مراراً، استناداً إلى مبدأ "الحرب العالمية" المعيب الذي تتبناه، إلى استخدام القوة المميتة في ضرباتٍ في بلدان في أنحاء العالم، بما في ذلك استخدام طائرات مُسيرة مسلحة بدون طيارين، وهو إلّا الأمر الذي يُعد انتهاكاً للالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان وكذلك القانون الدولي الإنساني، حيثما ينطبق. وقد وقعت منظمات غير حكومية وخبراء في الأمم المتحدة ووسائل إعلام أن مثل تلك الضربات داخل وخارج مناطق النزاع المسلح الفعلي قد أدت إلى حرمان أشخاص محميين، ومن بينهم مدنيون، من حقهم في الحياة، وبحتمل أن تكون قد أسفرت عن أعمال قتل وإصابات بشكل غير قانوني، وتشكل في بعض الحالات جرائم حرب.

6 منظمة العفو الدولية، "الولايات المتحدة الأمريكية: إنقاذ الأرواح ليس جريمة": المضيقات القانونية ذات الدوافع السياسية ضد المدافعين عن الحقوق الإنسانية للمهاجرين على أيدي السلطات الأمريكية" (رقم الوثيقة: 2019/0583/AMR). [بالإنجليزية]

7 منظمة العفو الدولية، "الولايات المتحدة الأمريكية: تحديد موعد المحاكمة الجديدة للدكتور سكوت وارين في نوفمبر/تشرين الثاني" (رقم الوثيقة: 51/0688/2019). [بالإنجليزية]

وقد عملت الحكومة الأمريكية على إضعاف نظم حماية المدنيين خلال العمليات المميتة، مما زاد من احتمال وقوع أعمال قتل غير مشروع، وأعاق تقييم مدى قانونية الضربات، كما حال دون تحقيق المحاسبة على تلك الأفعال، وحرم ضحايا أعمال القتل غير المشروع والأضرار المدنية من نيل العدالة والحصول على إنصاف فعّال. فعلى سبيل المثال، بالرغم من تضاعف الضربات الجوية الأمريكية ثلاثة أضعاف في الصومال في عام 2018، ادعت الحكومة الأمريكية عدم وقوع أي قتلى أو جرحي بين المدنيين. ولم تعرف الحكومة بوقوع مثل هذه الخسائر إلا في أبريل/نيسان 2019، عقب نشر تقرير لمنظمة العفو الدولية ساق أدلةً دامغةً على وقوع أعمال قتل.⁸ وبالرغم من مطالبة خبراء حقوق الإنسان بالأمم المتحدة وغيرهم بإيضاحات عن المعايير القانونية ومعايير السياسات التي تطبقها الولايات المتحدة عند استخدام القوة المميتة خارج حدودها، فقد ظلت الحكومة الأمريكية تفتقر إلى الشفافية والاستجابة.⁹

التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة

مرّت 10 سنوات على احتجاز أشخاص ضمن برنامج الاحتجاز السري الذي أدارته وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، وأُجبر استخدامه في الفترة من عام 2001 إلى عام 2009، وارتكبت خلاله انتهاكات ممنهجة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاختفاء القسري والتعذيب. وبالرغم من ذلك، لم يُقدم إلى ساحة العدالة أي من المشتبه في مسؤوليتهم الجنائية عن تلك الجرائم، كما أغلقت التحقيقات المحدودة التي أجريت دون توجيه تهم لأي شخص.

العنف بسبب استخدام الأسلحة النارية

ما زال تفاسع الحكومة المستمر عن حماية الأشخاص من العنف المنتشر بسبب استخدام الأسلحة النارية يؤدي إلى حرمان أشخاص من حقوقهم الإنسانية، بما في ذلك الحق في الحياة وفي الأمان الشخصي، وفي عدم التعرض للتمييز المخالف. وظلت الولايات المتحدة أعلى دولة في العالم من حيث حيارة الأسلحة النارية، سواء بشكل مطلق أو من حيث نسبة من يحوزون الأسلحة إلى عدد السكان. واستمر ترسيخ العنف الناجم عن الأسلحة النارية بسبب عدم وجود قيود على الحصول على الأسلحة النارية، وعدم وجود قوانين شاملة للسلامة عند استخدام الأسلحة النارية، وعدم وجود قواعد تنظيمية فعالة للحصول على الأسلحة النارية وحيازتها واستخدامها.

وفي عام 2017، وهو أحدث عام توفرت بشأنه بيانات، ثُوّفي حوالي 39773 شخصاً من جراء إصابات بأعيرة نارية، كما أُصيب حوالي 134 ألف شخص بإصابات من أعيرة نارية، وظلوا على قيد الحياة. وتفتقر الولايات المتحدة إلى برامج متخصصة تلبي الاحتياجات الصحية وخدمات إعادة التأهيل النوعية لضحايا الإصابة بأعيرة نارية، والذين يواجهون تحديات عديدة في الحصول على الرعاية الصحية، وخاصة خدمات دعم الصحة العقلية وإعادة التأهيل، بسبب ارتفاع تكلفة هذه الخدمات وعدم توفرها، وقلة سُبل الحصول على تعويضات.¹⁰

وظلت حالات القتل بسبب الأسلحة النارية تؤثر بشكل غير مناسب على مجتمعات الملونين، وخاصة الشبان السود، حيث يشكل الأمريكيون المنحدرون من أصول إفريقية حوالي 85,5 بالمئة من جميع حالات القتل بسبب الأسلحة النارية، بينما لا يشكلون سوى حوالي 13 بالمئة من مجموع السكان. وظلت الوفاة بسبب الأسلحة النارية السبب الأساسي للوفاة بين الصبية والرجال السود الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و34 سنة.

استخدام القوة المفرطة

قتل حوالي ألف شخص على أيدي الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون من جراء استخدام الأسلحة النارية خلال عام 2018 وتشير الإحصاءات الأولية إلى ارتفاع عدد عمليات القتل في عام 2019. وتشير البيانات المحدودة المتاحة إلى أن الأمريكيين ذوي الأصل الإفريقي قد تأثروا بشكل غير مناسب باستخدام القوة المميتة من جانب الشرطة، حيث يشكلون حوالي 23 بالمئة من ممن قتلوا بينما لا يشكلون سوى 13 بالمئة من مجموع السكان. وواصلت الحكومة التفاسع عن تتبع عدد مثل هذه الوفيات سنوياً. ولم يُنفذ بشكل كامل بعد "قانون الإبلاغ عن الوفيات في الحجز"، الصادر عام 2014، والذي يقتضي جمع وتوزيع بيانات عن هذه الوفيات على المستوى الوطني.

وقد أظهرت مراجعتها منظمة العفو الدولية لقوانين الولايات التي تحكم استخدام القوة المميتة من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون، حيثما توجد مثل هذه القوانين، أنها جميعها لا تلتزم بأحكام القانون الدولي والمعايير الدولية بخصوص استخدام

⁸ منظمة العفو الدولية، "الصومال: الحرب الأمريكية المخفية في الصومال: الخسائر بين المدنيين من جراء الضربات الجوية في محافظة شبيلي السُّفلَى" (رقم الوثيقة: 2019/AFR 52/9952/2019). [بالإنجليزية]

⁹ منظمة العفو الدولية، "الحرب في الرق: الكلام المُنمَّق مقابل الواقع الفعلي" (2019). [بالإنجليزية]

¹⁰ منظمة العفو الدولية، "الولايات المتحدة الأمريكية: ندوب رغم النجاة: العنف الناجم عن استخدام الأسلحة النارية والعواقب أمام الإنفاق في الولايات المتحدة" (رقم الوثيقة: 2019/AMR 51/0566/2019). [باللغة الإنجليزية]

القوة المميتة، وهي تقتضي عدم استخدام القوة المميتة إلا باعتبارها الملاذ الأخير في مواجهة خطر وشيك بالموت أو الإصابة الجسيمة.

عقوبة الإعدام

وأصلت بعض الولايات اتجاهها نحو إلغاء عقوبة الإعدام، إلا إن المدعي العام الأمريكي حدد خلال عام 2019، موعد تنفيذ خمسة أحكام بالإعدام على المستوى الاتحادي، وذلك بعد توقف دام حوالي 16 عاماً.

ويُذكر أنه منذ استئناف تنفيذ أحكام الإعدام في الولايات المتحدة بموجب تعديلات قانونية في عام 1977، أُعدم ما يزيد عن 1500 شخص، من بينهم أكثر من 100 أُعدموا منذ عام 2015. وتشير بعض الدراسات إلى أن الأصل العرقي، وخاصة لضحية القتل، تلعب دوراً في تحديد من يُحكم عليه بالإعدام.

وقد أُفرج منذ عام 1977 عن 156 سجيناً على الأقل من المحكوم عليهم بالإعدام بسبب ثبوت براءتهم، وينتمي أكثر من نصفهم إلى أقليات عرقية. وفي حالات عديدة، كان بعض السجناء يُعدمون بالرغم من وجود شكوك قوية بشأن الإجراءات التي أدت إلى إدانتهم، بما في ذلك عدم حصولهم على تمثيل قانوني كافي. وظلت عقوبة الإعدام تُطبق على أشخاص من ذوي الإعاقة العقلية والذهنية، مما يُعد انتهاكاً للقانون الدولي.